

UNITED ARAB EMIRATES  
MINISTRY OF ECONOMY



الإمارات العربية المتحدة  
وزارة الاقتصاد

## سياسات التنمية القائمة على تنويع النشاط الاقتصادي في دول

### مجلس التعاون

إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية

الربع الرابع لعام 2017

إعداد الدكتورة / نيفين حسين - خبير اقتصادي

إشراف السيدة / ندى الهاشمي - مدير الإدارة



تواجه دول مجلس التعاون تبعية تراجع اسعار النفط علي المستوى الدولي، فلجات الى اتباع استراتيجيات تنوع مصادر الدخل للدولة.

قد شرعت دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات) في تنفيذ برامج لتنوع أنشطتها الاقتصادية بعيداً عن إنتاج النفط.

وهناك أضرار جسيمة على المنطقة الخليجية بشكل خاص ، وآثار ممتدة وواسعة النطاق في أنحاء العالم بشكل عام نتيجة فشل اتفاق وقف إطلاق النار في سوريا، والحرب المستمرة في اليمن، والمعارك ضد تنظيم داعش في العراق، والأزمة السياسية في ليبيا ، والصراع في المنطقة ، مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان، وإزهاق الأرواح، وتدمير مرافق البنية التحتية .

كما ان هناك آثار وتداعيات سلبية غير مباشرة تمثلت في عرقلة التجارة، والضغط على المالية العامة من جراء طلبات الإنفاق المتصلة باللاجئين والأوضاع الأمنية، وفقدان عائدات السياحة.

ومن أهم المخاطر التي تتعرض لها المنطقة : عدم تحقق التوقعات الصعودية لأسعار النفط ، وتصاعد حدة الصراعات، فإن ذلك ينذر بمخاطر هبوط كبيرة تهدد النمو في المنطقة وتشكل ضغطاً على الإنفاق الحكومي ومصادر إيرادات المالية العامة.

وقد يتعرض النشاط الاقتصادي في المنطقة الخليجية لمخاطر من جراء الآثار والتداعيات غير المباشرة للصراعات الدائرة في عدة بلدان، وكذلك اشتداد أعمال العنف والإرهاب. وستؤدي المخاطر المتزايدة بسبب الصراع إلى زيادة الشكوك والضبابية التي تكتنف الأوضاع الاقتصادية، وإبطاء معدلات الاستثمار. كما قد يشكل التشديد المتوقع للسياسة النقدية في الولايات المتحدة خطراً غير مباشر على النمو في دول الخليج.



وما سبق تتج عنه تراجع معدل النمو بشدة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 1.6% مع امتداد آثار ضعف القطاع النفطي إلى القطاعات غير النفطية. ووفقاً لتقرير البنك الدولي عن الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ، فان :

## البحرين

لا يزال معدل النمو بطيئاً ولا يزال عجز الموازنة العامة كبيراً ،وقد تحول الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى تسجيل عجز، وتراجع احتياطي النقد الأجنبي مع وجود ضغوط كبيرة على ربط سعر الصرف . ورغم الجهود الأخيرة لضبط المالية العامة، فإن البحرين هي أشد دول مجلس التعاون الخليجي ضعفاً في مواجهة انخفاض أسعار النفط واليوكسيت نظراً لمحدودية مدخراتها وارتفاع مستوى ديونها، مما يجعلها عرضة للمخاطر التمويلية.

لا يزال انخفاض أسعار النفط يمثل اختباراً لمدى قدرة اقتصاد البحرين على الصمود. وقد حافظت البحرين على سياسة مالية توسعية منذ عام 2009 مما أدى إلى عجز في المالية العامة. وقد تفاقم هذا الوضع 2015 مع تراجع إيرادات النفط بنحو 10% من إجمالي الناتج المحلي وتسجيل عجز إجمالي في الموازنة بلغ نحو 12.8% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 3.4% في عام 2014.

ولقد تم تخفيض توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 1.9% في عامي 2017 و2018، إذ أن استمرار أسعار النفط على مستوى متدن يؤثر سلباً على الاستهلاك الخاص والحكومي. ومن المحتمل أيضاً تعليق العمل بعدد من الإستثمارات في قطاع البنية التحتية. وفي ظل غياب إجراءات جذرية في ما يتعلق بالمالية العامة، ستظل البحرين معرضة للمخاطر المالية. ومن المتوقع إنخفاض متوسط معدل التضخم إلى 2.1% في عام 2017 في انعكاس لركود النشاط الإقتصادي والتخلص التدريجي من الآثار المؤقتة لزيادة الأسعار الناتجة عن إصلاحات الدعم.



## الكويت

تشير التقديرات إلى أن معدل النمو الاقتصادي بلغ 3% في 2016 مدعوماً بارتفاع إنتاج النفط وتنفيذ خطة التنمية، حيث ان التعافي الجزئي في أسعار النفط خلال العام الماضي ساعد على تخفيف الضغط على موازين المالية العامة إلى حد ما، واستمر تحسن وضع السيولة في القطاع المصرفي. ومن المتوقع أن تستمر مشروعات البنية التحتية الكبيرة في دعم النمو في الأجل القصير إلى المتوسط. وتشتمل التحديات الرئيسية على: الاعتماد الشديد على قطاع النفط ومشتقاته، والمعارضة البرلمانية لإجراء إصلاحات هيكلية عميقة.

ولقد تسارعت وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي في 2016 ليبلغ 3% (بأسعار السوق) بارتفاع من 1.8% في عام 2015. ونما الناتج المحلي في القطاع غير النفطي بنسبة 2% في تحسن عن مستواه في 2015 (حينما بلغ 1.3%)، لكنه يقل عن نصف مستواه قبل أن يبدأ تراجع أسعار الطاقة العالمية في عام 2014.

من المتوقع أن تؤدي تخفيضات إنتاج النفط في إطار اتفاق منظمة أوبك إلى تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 2.5% في 2017. أما في الأجل المتوسط فإن إنتاج النفط قد يتعافى، ما لم يتم التفاوض على اتفاق آخر لأوبك فيما يتصل بالإنتاج.

وتعتزم الحكومة استثمار 115 مليار دولار في القطاع النفطي خلال السنوات الخمس القادمة، وهو من شأنه أن يساهم أيضاً في تعزيز إنتاج النفط ابتداءً من عام 2018. ومع الدعم الإضافي الناجم عن الإنفاق على الاستثمارات العامة، فمن المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى نحو 3.2% في الأجل المتوسط.

ومن المنتظر أيضاً أن تتحسر الضغوط على الحساب الجاري والموازنة العامة بفضل تعافٍ جزئي لأسعار النفط وزيادة إنتاجه. وتفترض تنبؤات السيناريو الأساسي التنفيذ التدريجي للإصلاحات المتصلة بالإنفاق والإيرادات، ومنها استحداث الضريبة على القيمة المضافة في 2018 التي تعتزم الكويت تطبيقها.



## عمان

لا يزال انخفاض أسعار النفط الممتد يؤثر على الاقتصاد العماني. ومن المحتمل أن يؤدي الاتفاق مع منظمة أوبك بخفض إنتاج النفط في عام 2017 واستمرار الحكومة في التزامها بإجراءات التقشف إلى انخفاض أكبر في معدل النمو.

ولا يزال عجز كل من الموازنة العامة والحساب الجاري كبيراً، ما يدفع عمان إلى اللجوء بشكل متزايد إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز. لكن من المتوقع انتعاش النمو في عام 2018 حيث تعلق عمان الأمل ضمن خطة التنويع الاقتصادي على قطاعي الثروة السمكية والسياحة.

تشير التقديرات العمانية الرسمية إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انخفض من 5.7% عام 2015 إلى 2.2% عام 2016. وتشير التقديرات أيضاً إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في القطاعات غير النفطية انخفض من 7% عام 2015 إلى 2% عام 2016، نظراً لتراجع الإنفاق العام وما تبعه من تأثيرات على الاستثمار والاستهلاك. ولقد أدى الاستثمار في تقنيات استخراج النفط إلى تسجيل مستويات غير مسبقة في إنتاج النفط خلال عامي 2015 و2016.

ولقد انخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في قطاع النفط والغاز بمقدار النصف تقريباً في 2016، حيث هبط من 4.2% في 2015 إلى 2.4% في 2016.

بشكل عام، يتوقع انخفاض إضافي في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عام 2017 إلى أقل بشكل طفيف من 1% بسبب الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع المنتجين في منظمة أوبك لخفض إنتاج النفط حتى يونيو 2017 والتأثيرات المثبطة لخفض الإنفاق الحكومي على القطاع الخاص. كما انخفض الإنفاق بواقع 8% في موازنة عام 2017 مما يؤدي إلى عجز في الموازنة بنسبة 10.6% من إجمالي الناتج المحلي. لكن مع زيادة التأخير في جهود ضبط أوضاع المالية العامة، قد يصل عجز الموازنة إلى 13.9% في نهاية عام 2017.



وستستمر السياسة النقدية التشددية مع استمرار ارتفاع أسعار الفائدة. ونظراً للزيادة في تعريفه الكهرباء وارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية، فمن المتوقع ارتفاع معدل التضخم ليصل 1.4%

## قطر

مع استمرار انخفاض أسعار الطاقة العالمية، تحولت أرصدة الموازنة والحساب الجاري إلى تسجيل عجز. فلقد قامت الحكومة بتخفيض الإنفاق الحالي وإصلاح نظام الدعم، لكن استمرار الإنفاق على المشاريع الرأسمالية لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 قد يؤدي إلى تعزيز النمو. ولا تزال الاحتياطات المالية كبيرة أيضاً. في ظل عدم وضوح الآفاق على المدى المتوسط لقطاع النفط والغاز، وبعد تنويع أنشطة الاقتصاد أمراً بالغ الأهمية.

تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي إلى (ما يقدر بنحو) 2.9% في عام 2016 مقابل 3.5% في عام 2015. وكما كان الحال في السنوات السابقة، ظل الإنتاج في قطاع النفط والغاز ثابتاً بشكل عام، مما يعكس بدرجة كبيرة تأثير التجميد المفروض ذاتياً على زيادة الإنتاج من حقل الشمال العملاق (مصدر الغاز الذي حول قطر إلى أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم)

تقوم قطر حالياً بتنفيذ مشاريع تمتد لسنوات بقيمة 200 مليار دولار لتحديث مرافق البنية التحتية قبل استضافة بطولة كأس العالم، وهو ما يفترض أن يدعم النشاط خاصة في قطاعات الإنشاءات والنقل والخدمات. ومن المقرر أن يبدأ خلال عام 2017 الإنتاج في مشروع برزان للغاز بطاقة إنتاجية تبلغ 1.4 مليار قدم مكعبة يومياً هو آخر مشروع تمت الموافقة عليه قبل قرار التجميد الخاص بحقل الشمال. وينبغي أن يعزز ذلك النمو ليصل إلى 3.3% في عام 2017 وأن يساعد في تعويض قدر من التراجع المتوقع في إنتاج الغاز الطبيعي خلال السنوات القليلة القادمة .



ومع بداية استقرار الاستثمارات المتعلقة باستضافة بطولة كأس العالم، يتوقع أن يستقر معدل النمو تدريجياً عند نحو 2.5% في عام 2019. ومع زيادة إنتاج الغاز وارتفاع أسعار النفط، يتوقع تعافي عائدات الصادرات.

وسينخفض عجز الموازنة العامة مدفوعاً بما يتم تحقيقه من وفورات في النفقات الجارية وإصلاحات الدعم وتطبيق الضريبة على القيمة المضافة في عام 2018.

## السعودية

لا يزال انخفاض أسعار النفط يمثل اختباراً لمدى قدرة اقتصاد المملكة العربية السعودية على الصمود. في عام 2016، فقد قامت السلطات بتعميق إجراءات ضبط الأوضاع المالية العامة وتطبيق مبادرات إصلاحية كبرى من أجل التصدي للتحديات المتنامية التي يفرضها الواقع الجديد في أسواق النفط. وفي ظل الجهود الجارية لضبط أوضاع المالية العامة، فلقد تحقق تحسن في آفاق المالية العامة متوسطة الأجل على حساب النمو الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على الإنفاق العام.

ولا يزال انخفاض أسعار النفط يفرض تحديات أمام تحقيق النمو واستدامة المالية العامة في المملكة. ورغم التعافي من متوسط شهري بلغ 30 دولاراً للبرميل في أوائل عام 2016 ليصل إلى 54 دولاراً للبرميل، فإن الأسعار في يناير 2017 ظلت أقل بكثير من نصف مستوى ذروتها الذي بلغته في عام 2014. ولأن قطاع النفط والغاز يشكل نحو 80% من إيرادات الموازنة العامة وأكثر من 40% من إجمالي الناتج المحلي فإن المملكة لا تزال عرضة للتأثر بانخفاض الأسعار.

من المتوقع زيادة التراجع في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية في عام 2017. ومن المتوقع أيضاً توقف النمو في قطاع النفط والغاز تماشياً مع الاتفاق الأخير لمنظمة أوبك. ولقد قامت السلطات بالفعل بخفض إنتاج النفط إلى 9.8 مليون برميل يومياً في يناير 2017، وهو ما يماثل مستوياته قبل هبوط أسعار النفط في عام 2014. لكن نظراً لتخفيف إجراءات ضبط الأوضاع المالية العامة بدرجة طفيفة في الموازنة العامة لعام 2017، فمن المفترض أن يتعافى الاقتصاد غير النفطي مع انخفاض وتيرة تصحيح أوضاع المالية العامة



وأن ينمو بنسبة 2.1% في عام 2017. وبشكل عام، يتوقع أن يبلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي 0.6% في عام 2017.

وعلى الجانب الخارجي، فإنه يتوقع استمرار عجز الحساب الجاري عند نسبة 4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017. ومع المضي قدماً، يتوقع تعافي متوسط أسعار الصادرات السنوية تدريجياً في عامي 2017 و2018. ومع زيادة التراجع في تعافي الواردات، يتوقع تحول الحساب الجاري إلى تحقيق فوائض صغيرة بدءاً من عام 2018 وما بعده.

## الإمارات العربية المتحدة

ان من شأن خفض إنتاج النفط الذي قرره منظمة أوبك أن يحد من النمو في 2017. لكن مع توقع ارتفاع أسعار الخام، وتحسين الطاقة الإنتاجية النفطية، ومع زيادة الاستثمارات قبل معرض إكسبو 2020 في دبي، من المنتظر أن يتعافى النمو في الأجل المتوسط. مع ذلك، يمثل ضعف نمو الاقتصاد العالمي وتراجع السيولة الإقليمية أبرز المخاطر بالنسبة إلى الآفاق المستقبلية.

تستمر أسعار النفط المنخفضة إضافة إلى تدابير التقشف المالي في الضغط على اقتصاد الإمارات. وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بلغ 2.3% في 2016 بتراجع ملحوظ مقارنةً مع متوسط النمو المسجل خلال الفترة التي سبقت انهيار أسعار النفط عام 2014 والبالغ 5% (بين عامي 2010 و2014). كما أضعفت إجراءات التقشف ثقة مؤسسات الأعمال والمستهلكين وأبطأت نمو الائتمان للقطاع الخاص في 2016. وتشير التقديرات إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع النفط والغاز إلى 3% في 2016 من نحو 4.6% في 2015.

من المتوقع أن يحد خفض الإنتاج النفطي الذي قرره أوبك من معدل النمو في 2017 إلى 2%. ومن المتوقع أن يتعش النمو بشكل طفيف ليصل إلى 3.2% في 2019.





ولقد حددت الحكومة الاتحادية معدل نمو مستهدف عند 4% لعام 2017، وهو ما يبدو طموحاً في ضوء ضعف نمو السيولة المصرفية والانخفاض المحتمل في إنتاج النفط حسبما قررت أوبك لهذا العام. بينما يتوقع أن يرتفع إنتاج النفط خلال عام 2018 بفضل الاستثمارات في تطوير حقول الإنتاج.

ومن المتوقع أن يتعش أيضاً نمو القطاعات غير النفطية وذلك نتيجة التحسن المتوقع لأسعار النفط وتأثيراته الإيجابية على الثقة والأوضاع المالية، تسارع وتيرة تنفيذ المشروعات العملاقة قبل استضافة دبي معرض إكسبو 2020 (من المتوقع أن يجتذب معرض إكسبو 2020 عددًا كبيراً من الزوار، ويعزز الاستهلاك الخاص وصادرات الخدمات)، رفع العقوبات عن إيران سيؤدي إلى زيادة التبادل التجاري.

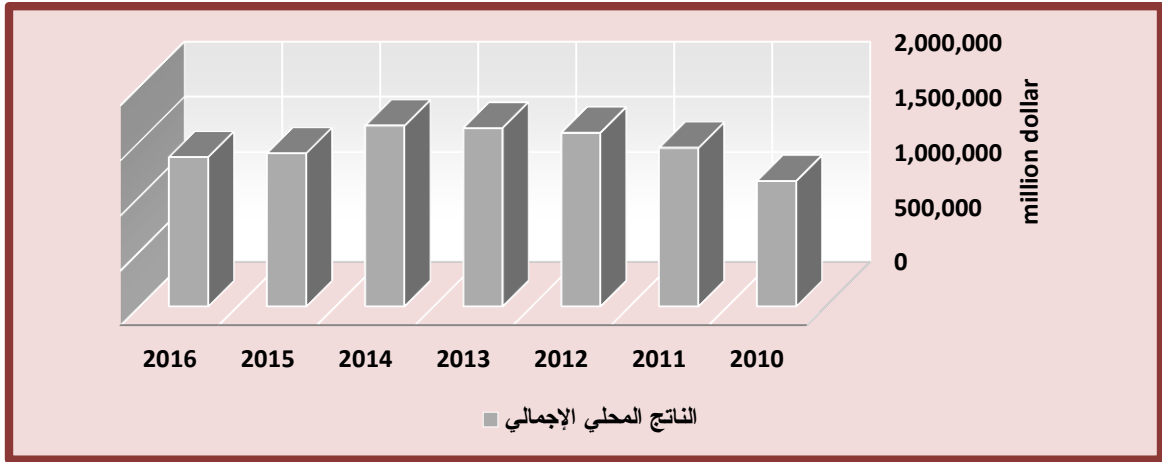
### جدول (1)

### الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون، 2010..2016 بالاسعار الجارية. مليون دولار امريكي

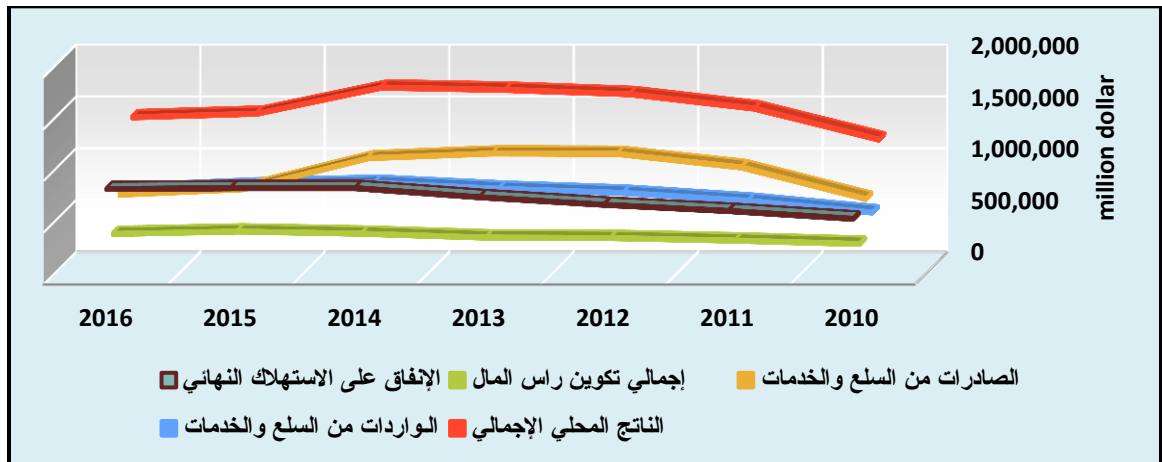
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
1,356,300.07	1,391,425.56	1,642,930.24	1,621,255.51	1,579,072.12	1,440,777.93	1,141,308.36	الناتج المحلي الإجمالي



شكل (1)  
الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون, 2010..2016.



شكل (2)  
الناتج المحلي الاجمالي حسب الانفاق بالاسعار الجارية، مليون دولار امريكي

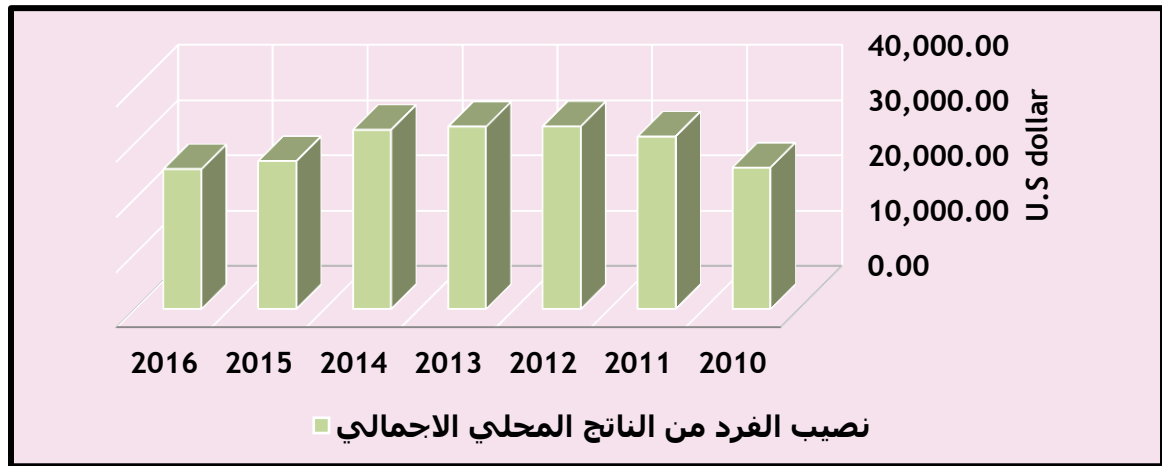




جدول (2)  
الناتج المحلي الاجمالي حسب الانفاق بالاسعار الجارية، مليون دولار امريكي

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
913,575.20	921,998.04	922,659.86	834,876.57	761,787.04	701,958.52	626,732.97	الإنفاق على الاستهلاك النهائي
417,710.74	441,323.52	420,092.16	383,118.33	378,426.11	353,841.53	321,508.73	إجمالي تكوين رأس المال
735,238.26	788,503.03	1,086,556.15	1,132,392.31	1,127,955.07	997,994.85	693,363.51	الصادرات السلع والخدمات
710,224.13	760,399.31	786,375.03	729,133.12	689,096.74	613,016.96	500,296.83	الواردات السلع والخدمات
1,356,300.07	1,391,425.29	1,642,933.13	1,621,254.09	1,579,071.48	1,440,777.94	1,141,308.37	الناتج المحلي الاجمالي

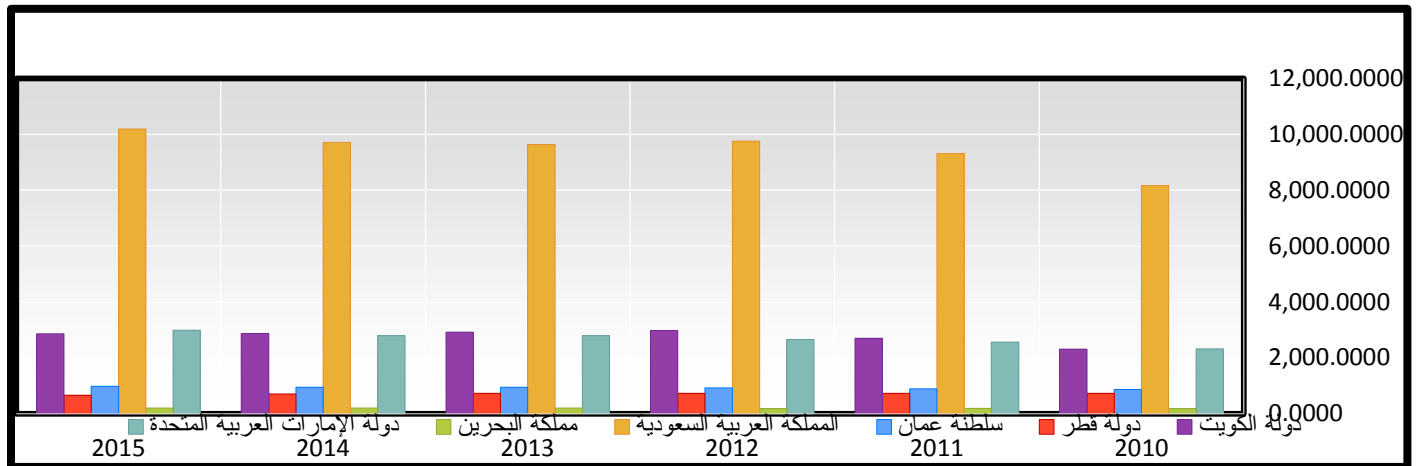
شكل (3)  
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية . بالدولار الامريكي





جدول ( 3 )  
إنتاج النفط لدول مجلس التعاون

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
17,879.0000	17,228.3000	17,219.8000	17,219.3000	16,382.1000	14,581.5000	مجلس دول إجمالي التعاون
2,989.0000	2,794.0000	2,797.0000	2,653.0000	2,564.0000	2,324.0000	دولة الإمارات العربية المتحدة
201.5000	202.4000	197.6000	173.4000	190.3000	181.9000	مملكة البحرين
10,192.6000	9,712.7000	9,637.3000	9,763.4000	9,310.9000	8,165.5000	المملكة العربية السعودية
981.1000	943.5000	941.9000	918.5000	884.9000	864.6000	سلطنة عمان
656.0000	709.2000	723.9000	733.6000	733.5000	733.4000	دولة قطر
2,858.8000	2,866.6000	2,922.1000	2,977.4000	2,698.5000	2,312.1000	دولة الكويت





## تطوير سياسات التنمية بدول الخليج

تعمل دول الخليج على تبني سياسات اقتصادية وتنموية جديدة تتواءم مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، بهدف تعظيم المكاسب الاقتصادية للدول الخليجية والحفاظ على زخم التنمية.

ويتعين على دول الخليج ان تكون جزءاً مؤثراً في السياسات الاقتصادية العالمية، وعنصراً فاعلاً في رسمها، خاصة وأنها تمتلك امكانيات مادية وبشرية وتنوع وانفتاح اقتصادي وبنية تحتية وتشريعات مرنة وإرادة سياسية للتحديث والتطوير والتفاعل مع المستجدات العالمية ومواكبتها.

لذا يجب مواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاديات الخليجية، ومنها قضايا سوق العمل والتركيبة السكانية وارتفاع فاتورة المستوردات وضيق القاعدة التصديرية والعجز في الموازين التجارية غير النفطية وتواضع حجم الاستثمار التجارة البينية والإقليمية لدول المجلس.

ان هذه القضايا تتطلب تعميق سياسات التنوع وتوسيعها لتشمل تنويع موارد الموازنات الحكومية، وتنويع الصادرات، وتوسيع التجارة البينية والاستثمارات المتبادلة، وخلق فرص عمل لمواطني دول المجلس.

ان الانجازات التي تحققت لمجلس التعاون الخليجي عبر العقود الماضية، والتي غطت جميع مجالات التنمية وتمثلت بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دول المجلس، وكذلك مستويات دخل الفرد والمعيشة لتصل إلى مصاف الدولة المتقدمة.

كما تمكنت اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من الانتقال من اقتصاديات تعتمد على قطاع النفط كمصدر أساسي للدخل إلى اقتصادات تنوع فيها مصادر الدخل من قطاعات أخرى صناعية وتجارية ونقل وسياحة الى جانب الارتقاء بنوعية الخدمات الصحية وتعميم التعليم ومحو الأمية.



إن دول مجلس التعاون الخليجي تمكنت من الدخول بقوة الى عالم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطبيق متطلبات الحكومة الإلكترونية، حيث أصبحت هذه القطاعات تستحوذ على أهمية حاسمة في الاقتصاد الوطني، وتلعب دوراً رئيسياً في تحريك وتوجيه عجلة التنمية، سواء كان ذلك على صعيد الاستثمار وتحقيق قيمة مضافة في القطاعات العاملة في هذا الأنشطة بشكل مباشر.

كما تمكنت الاقتصادات الخليجية من بلورة ما يسمى باقتصاد المعرفة أو لكونها خدمات ضرورية مساندة للقطاعات الإنتاجية والخدمات الأخرى، وان هذا التطور أسهم في رفع مستوى الرفاهية لمواطني دول المجلس ومكنها من تبوؤ مراتب متقدمة في مؤشرات التنمية الصادرة عن الهيئات الدولية مثل تقارير التنمية البشرية وتقارير التنافسية العالمية وتقارير الأهداف التنموية للألفية وغيرها من التقارير المتخصصة.

ان التحولات السريعة التي يمر بها العالم في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي سيكون لها دور مهم في رسم الخطوط العريضة للمرحلة القادمة وتحديد معالمها مثل ارتفاع المديونية وعجز الموازنات الحكومية، التي باتت تعاني منها بعض الدول نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية والصعوبات التي تواجهها بعض الدول الصناعية وتغير الخريطة العالمية للتوجهات الاستثمارية.

ومن أبرز التحولات السريعة تغير جغرافية مراكز التمويل والتجارة العالمية، وهيمنة منتجات بعض الدول على الأسواق العالمية، حيث أصبحت تلك الدول محط أنظار العالم في مجالي التجارة والاستثمار، وتقلب أسعار النفط، وعدم استقرار أسعار السلع والخدمات. ان دول مجلس التعاون قطعت شوطاً كبيراً في مسيرتها التنموية ومنها اعتماد أهداف ومسارات استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول المجلس 2010 – 2025 المطورة. كما تقرر تكليف الأمانة العامة لمجلس التعاون بالعمل على بناء قاعدة بيانات للخبراء في مختلف التخصصات في دول المجلس من الجامعات والمراكز البحثية للاستفادة من هذه الخبرات.



## التوصيات

- دعم وتفعيل سياسة تنوع مصادر الدخل ومواجهة العقبات التي تعترض سبيل تفعيلها يعد خيارا استراتيجيا للدولة ، وفي سبيل ذلك نوصي بما يلي :
- حتمية تركيز الخطط التنموية على تنمية الإمكانات الوطنية الذاتية البشرية والمادية المختلفة لتحقيق نمو اقتصادي ذاتي ومستدام دون اعتماد أو باعتماد ضئيل على موارد مستوردة وخاصة البشرية.
- تحسين وتكامل مخرجات التعليم مع برامج التدريب والتأهيل لتكوين كوادر فنية وطنية ماهرة ، وتسهيل التحاق الخريجين المواطنين بسوق العمل ولاسيما في القطاع الخاص ، وتشجيع وحث القطاع الخاص على القيام بدوره لتوفير فرص العمل للمواطنين.
- تقديم مزيد من الدعم للقطاعات الاقتصادية الواعدة ذات القيمة المضافة للاقتصاد مثل الصناعة والسياحة والنقل والاتصالات والنقل والخدمات اللوجستية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة ، مع التوسع في الاستثمار الزراعي الخارجي وتكوين شراكات زراعية مع الدول التي تتمتع بوفرة في مواردها الزراعية ، بهدف جلب مزيد من الموارد وتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل وزيادة الصادرات والحد من الواردات.
- العمل على نقل وتوطين التكنولوجيا والتركيز على المشروعات الإنتاجية ذات الكثافة الرأسمالية التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة من خلال الاستفادة من الاستثمارات الخارجية للصناديق السيادية وبناء شراكات دولية في هذا الشأن ، بما يحمله ذلك من مميزات تساعد في تحقيق أهداف الدولة في التنوع والوصول إلى الاقتصاد المعرفي التنافسي القائم على البحث والابداع والابتكار
- ترشيد الإنفاق العام وزيادة كفاءة الأجهزة الحكومية وتحقيق الانضباط والتنظيم والمضي بتطبيق موازنة الأداء بالأجهزة الحكومية.



- سرعة الانتهاء للبنية القانونية والتشريعية بالدولة والتنسيق بين الخطط التنموية والسياسات الاقتصادية.
- التطبيق الفعال لبنود اتفاقية الاتحاد الجمركي ومنطقة التجارة العربية الكبرى لتوسعة الأسواق أمام منتجات الدول الاعضاء وزيادة الطاقات الإنتاجية وخاصة الصناعية .
- تطوير النظام الإحصائي لتكوين قاعدة بيانات حديثة على مستوى الدول الاعضاء ، تساعد في اتخاذ القرار بناء على احصاءات سليمة ودقيقة.